المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

دراسات | 15 آذار/ مارس، 2026

أثر الصراعات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط في الأمن الوطني لدولة قطر

حسن أحمد سيف السليطي، غازي إبراهيم العساف

أثر الصراعات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط في الأمن الوطني لدولة قطر

سلسلة: دراسات

15 آذار/ مارس، 2026

حسن أحمد سيف السليطي

باحث في دراسات الأمن الوطني والقيادة الأمنية، يركز على التحليل الاستراتيجي والإدارة التنفيذية وانعكاساتهما على الأمن الوطني. حاصل على درجة الماجستير في القيادة الأمنية، وماجستير في الدراسات العسكرية والأمنية، ومسجل لدراسة الدكتوراه. يهتم بحثيًا بالأمن الوطني، واستراتيجيات الصمود المؤسسي.

غازي إبراهيم العساف

أستاذ الاقتصاد المشارك في أكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية بدولة قطر، وأستاذ الاقتصاد بكلية الأعمال في الجامعة الأردنية، وهو خبير اقتصادي متخصص في سياسات الاقتصاد الكلي بالبلدان النامية، واقتصاديات الدفاع، والاقتصاد القياسي التطبيقي.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2026

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

المحتويات

ملخص 1

مقدمة 2

أولًا: الأمن الوطني بوصفه مفهومًا متعدد الأبعاد 4

ثانيًا: الصراعات الإقليمية وأثرها في الأمن الوطني القطري 5

ثالثًا: استراتيجيات دولة قطر في التعامل مع الصراعات الإقليمية وتعزيز أمنها الوطني 7

1. استراتيجية الدبلوماسية النشطة والمتوازنة 7

أ. تعزيز التحالفات الدولية 7

ب. توظيف المنظمات الدولية المتعددة الأطراف 7

ج. تفعيل دور الوساطة والدبلوماسية الوقائية 8

2. استراتيجية التنويع الاقتصادي وتعزيز الاستقلال الذاتي 8

3. استراتيجية تعزيز القدرات الدفاعية والأمنية 9

4. استراتيجية تعزيز الوحدة الوطنية والنسيج الاجتماعي 10

5. استراتيجية الاستثمار في التعليم والتنمية البشرية 11

رابعًا: الصراعات المسلحة ومستويات العنف في منطقة الشرق الأوسط وموقف دولة قطر منها 11

1. العنف المنظّم داخل دول الإقليم: تحليل إحصائي لبرنامج أوبسالا لبيانات الصراعات 12

2. مؤشر السلام العالمي: موقع قطر مقارنة بجوارها الإقليمي 13

3. نظرة عامة إلى أداء قطر في مؤشر السلام العالمي 17

4. تحليل الإنفاق العسكري واستراتيجية قطر للدفاع 18

5. دور قطر في السياق الاقتصادي وتأثيره في الأمن الوطني 21

خاتمة 22

المراجع 24

1. العربية 24

2. الأجنبية 24

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الصراعات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط في الأمن الوطني لدولة قطر، من خلال مقاربة شاملة تتناول الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية للأمن الوطني، مع بحث الاستراتيجيات التي اعتمدتها الدولة لمواجهة التحديات الناجمة عن تلك الصراعات وتعزيز استقرارها الداخلي والخارجي. وتعتمد الدراسة منهجًا مختلطًا، جامعًا بين التحليل الكمي للبيانات الإحصائية المتاحة، والاستفادة من معلومات منتقاة من مصادر متعددة، على نحو يتيح فهمًا أعمق لطبيعة التحديات الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني القطري. وتخلص إلى أن الأمن الوطني لدولة قطر يرتكز أساسًا على سياسات دبلوماسية متوازنة واستراتيجيات دفاعية استباقية، مدعومة ببناء تحالفات استراتيجية على المستويين الإقليمي والدولي. وتُظهر المؤشرات الإحصائية، ومن بينها ترتيب قطر المتقدم في مؤشر السلام العالمي، مستوًى عاليًا من الاستقرار السياسي والاقتصادي مقارنة ببعض دول الجوار. وتوصي الدراسة بضرورة تطوير استراتيجية وطنية متكاملة للتعامل مع تداعيات الصراعات الإقليمية، وتعزيز القدرات الاستخباراتية والتحليلية، ومواصلة جهود التنويع الاقتصادي، وتحديث البنية التحتية العسكرية، وتوسيع شبكة التحالفات الاستراتيجية، والحفاظ على استقلالية القرار الوطني وتحسين أنظمة الرصد والإنذار المبكر.

مقدمة

تُعدّ منطقة الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم اضطرابًا، نظرًا إلى ما شهدته، ولا تزال تشهده، من صراعات إقليمية معقّدة ومتشابكة المصالح[1]، أسهمت في زعزعة استقرار دولها سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، وفرضت تحديات متنامية على أمنها الوطني. وتزداد خطورة هذه الصراعات في ظل التحولات الاستراتيجية المتسارعة، وتشابك الأجندات الإقليمية والدولية؛ الأمر الذي جعل أمن دول المنطقة وشعوبها عرضة لتأثيرات مباشرة وغير مباشرة ناتجة من التدخلات الخارجية، وتنافس القوى الكبرى على النفوذ والهيمنة. وتُفهم الصراعات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط بوصفها نتاجًا لتراكم عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية متداخلة، تعمل ضمن بيئة تفتقر إلى آليات فعّالة لإدارة الصراع وتسويته. وعلاوة على ذلك، أسهم ضعف مؤسسات الدولة، وصراعات النخب، والإقصاء السياسي، وانهيار العقد الاجتماعي، والفساد وسوء إدارة الموارد العامة، في تعميق هذه الصراعات، فضلًا عن دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية، مثل التهميش وعدم المساواة والفقر، في تأجيجها وانتشارها[2]. وغالبًا ما تتخذ هذه الصراعات طابعًا ممتدًا، نظرًا إلى ارتباطها بتعارض المصالح والأهداف والقيم بين أطراف واعية بطبيعة الصراع القائم.

شهدت المنطقة تصاعدًا ملحوظًا في حدّة الصراعات عقب انتفاضات عام 2011؛ إذ تحوّلت أزمات عديدة إلى نزاعات عسكرية مفتوحة، تزامن معها احتدام التنافس بين قوى إقليمية ودولية، ولا سيما تصاعد حدة المنافسة بين المملكة العربية السعودية وإيران، ومحاولات إعادة تشكيل موازين النفوذ الإقليمي. وأسفر ذلك عن تفكك دول كانت تتمتع بدرجات متفاوتة من الاستقرار، مثل ليبيا واليمن وسورية[3]. ولم تقتصر تداعيات هذه الصراعات على الدول المنخرطة فيها على نحو مباشر، بل امتدت آثارها الأمنية والاقتصادية إلى دول الجوار، ومن بينها دولة قطر. وفي هذا السياق، أكّد تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام لعام 2023 تصاعد حدّة الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط وتزايد تشابك أطرافها، بما جعل المنطقة من بين الأكثر توترًا على المستوى العالمي[4]. وحذّر صندوق النقد الدولي من استمرار التداعيات الاقتصادية السلبية الناجمة عن الصراعات المتفاقمة، مثل حرب غزة، والتوترات في العراق وسورية، واستهداف الملاحة البحرية في البحر الأحمر، لما لذلك من آثار مباشرة في النمو الاقتصادي والاستقرار المالي لدول المنطقة[5].

وانطلاقًا من ذلك، تتمثل إشكالية هذه الدراسة في محاولة فهم الكيفية التي أثّرت بها الصراعات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط في الأمن الوطني لدولة قطر، في ظل بيئة إقليمية شديدة التعقيد والتغيّر، وكذلك تحليل طبيعة تفاعل دولة قطر مع هذه الصراعات، والاستراتيجيات التي تبنّتها لمواجهة التحديات الأمنية الناجمة عنها، على نحو يضمن الحفاظ على أمنها الوطني وتعزيزه. وتعتمد الدراسة في ذلك منهجًا مختلطًا يجمع بين التحليل الكمي والنوعي، استنادًا إلى بيانات صراعات دولية وتقارير رسمية، من أجل تقديم تحليل شامل لتأثير الصراعات الإقليمية في الأمن الوطني القطري.

---

1 زهراء عبد الأمير حسين وإياد خلف حسين العنبر، "الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط"، **مجلة آداب جامعة الكوفة**، مج 15، العدد 56 (2023)، ص 476 - 493.

2 Adinoyi Adavize Julius, Scofield Muliru & Florence Wambui Gichoya, "Causes of International Conflicts and Insecurities: The Viability and Impact of Conflict Management Mechanism in International Relations," *Research Gate* (2015), p. 39.

3 Waseem Din & Iram Khalid, "Middle East: A Regional Instability Prototype Provoking Third Party Interventions," *Journal of Development and Social Sciences*, vol. 2, no. 4 (2021), pp. 525 - 542.

4 Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *SIPRI Yearbook: Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2023).

5 أحمد سمير، "خسائر متراكمة: التداعيات الاقتصادية للحروب والصراعات في الشرق الأوسط"، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 2024/3/3، شوهد في 2025/3/14، في: https://acr.ps/1L9F2q5

تناولت دراسات عديدة مسألة الأمن الوطني لدولة قطر من زوايا متعددة، ركّز معظمها على استراتيجيات الدولة في مواجهة التحديات الأمنية الإقليمية والدولية، ولا سيما في سياق الأزمات التي شهدتها المنطقة خلال العقد الأخير. فانبرى بعضها لتحليل مفهوم المرونة الأمنية القطرية[6]، وإبراز قدرة الدولة على التكيف مع التهديدات الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية، من خلال تنويع تحالفاتها الدولية وتعزيز قدراتها الدفاعية والاقتصادية. في حين ركّز بعضها الآخر على السياسة الخارجية القطرية، ولا سيما دورها في الوساطة الإقليمية واستخدام أدوات القوة الناعمة لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية[7]. وعلى الرغم من أهمية هذه الإسهامات، فإن أطروحاتها انصرفت إلى تحليل أبعاد الدور القطري دبلوماسيًا وسياسيًا، من دون التعمق في انعكاسات الصراعات الإقليمية غير المباشرة على الأمن الوطني القطري على نحو شامل. وفي المقابل، ركّزت مجموعة أخرى من الدراسات على تأثير الصراعات الإقليمية في الحالة الأمنية في منطقة الشرق الأوسط[8]، متناولة العلاقة بين الأمن الإقليمي وبرامج التسلح، والتدخلات الإقليمية، والحروب بالوكالة، ومبيّنةً دور هذه العوامل في تعميق حالة عدم الاستقرار الإقليمي، وتهديد أمن دول الخليج العربية. وخلصت بعض هذه الدراسات إلى أن هذه الصراعات، كما هو الحال في اليمن على سبيل المثال، أسهمت في توسيع دائرة عدم الاستقرار الأمني، وأعادت تشكيل توازنات القوة الإقليمية، خاصة في ظل التدخل الإيراني ودعمه لجماعات مسلحة غير حكومية. غير أن هذه الإسهامات، على أهميتها، شابها بعض القصور، أبرزه تركيزها على الأبعاد العسكرية أو السياسية للصراعات من دون ربط منهجي بين الأبعاد الأمنية الأخرى، مثل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية. وتناول معظمها تأثير الصراعات الإقليمية في الدول المنخرطة فيها على نحو مباشر، وأغفل تحليل انعكاساتها على دول الجوار غير المشاركة عسكريًا فيها، ومن بينها دولة قطر. وفضلًا عن ذلك، لم تحظَ مسألة تفاعل الاستراتيجيات القطرية مع هذه الصراعات الإقليمية بتحليل معمّق يربط بين السياسة الخارجية والأمن الوطني في إطار جامع.

وانطلاقًا من ذلك، تسعى الدراسة لتقديم إسهام تحليلي يربط بين الصراعات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط والأمن الوطني لدولة قطر، من خلال تحليل أثرها في الأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للأمن الوطني القطري، مع تسليط الضوء على استراتيجيات الدولة في إدارة هذه التحديات في ظل بيئة إقليمية مضطربة. وتسعى للإجابة عن التساؤلين الرئيسين الآتيين: ما تأثيرات الصراعات الإقليمية في الأمن الوطني لدولة قطر؟ وما الاستراتيجيات التي اعتمدتها دولة قطر لمواجهة هذه التأثيرات وتعزيز أمنها الوطني في ظل هذه الصراعات؟

من أجل ذلك، تعتمد الدراسة التحليل الكمي والنوعي، بما يتيح فهمًا متكاملًا لأبعاد الصراعات الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني القطري. ويهدف هذا الدمج إلى تحقيق تكامل بين التحليل الإحصائي للبيانات القابلة للقياس، والتحليل التفسيري للسياقات السياسية والأمنية المرتبطة بهذه الصراعات. يستند التحليل الكمي إلى بيانات مستمدة من قواعد بيانات دولية موثوقة، شملت مجموعة بيانات الأحداث المكانية لبرنامج أوبسالا للصراعات المسلحة UCDP GED، ومؤشر السلام العالمي Global Peace Index, GPI، وبيانات

---

6 Abdullah Baabood, "Qatar's Resilience Strategy and Implications for State–Society Relations," *IAI Working Papers*, no. 17/36, Istituto Affari Internazionali, December 2017, pp. 45 - 62.

7 Kresna Kusumawijaya & Yon Machmudi, "Qatar Foreign Policy in Middle East Conflict Mediation," *Journal of Middle East and Islamic Studies*, vol. 9, no. 2 (2022), pp. 1 - 15.

8 ينظر: وصفي محمد عيد عقيل، "الأمن القومي لدول المشرق العربي وإشكالية البرنامج النووي الإيراني"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 15 (حزيران/ يونيو 2016)، ص 136-153؛ محمد سلمان طايع وهند فلاح العازمي، "الصراع اليمني وتأثيره على المحيط الإقليمي (2011-2021)"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، مج 7، العدد 14 (تموز/ يوليو 2022)، ص 525-564؛ نورهان أسامة علي أبو الليل ونورهان عادل سليم سلامة، "أثر الحرب بالوكالة بين السعودية وإيران على الأمن القومي لدول الخليج في (اليمن - العراق) 2011-2022"، المركز الديمقراطي العربي، 2023/6/25، شوهد في 2026/2/17، في: https://acr.ps/1L9F2gS؛

Saleh Zaid Al-Otaibi, "The Impact of Arab Revolution on the Security of the Arabian Gulf: The Yemeni Revolution as a Model," *Review of Economics and Political Science*, vol. 5, no. 2 (2020), pp. 136 - 148.

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية International Institute for Strategic Studies, IISS، وذلك خلال الفترة 2015 - 2023. وقد مكّنت هذه البيانات من تتبّع أنماط الصراع ومستويات العنف والتغيرات في مؤشرات السلام الإقليمي ذات الصلة بالأمن الوطني. أما التحليل النوعي، فقد اعتمد على تحليل تقارير منظمات دولية، مثل معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام والبنك الدولي، إلى جانب مصادر إعلامية موثوقة ودراسات سابقة؛ لتفسير النتائج الكمية ووضعها في سياقها السياسي والأمني. واستُخدمت أدوات إحصائية وصفية، وأساليب تحليل نوعية المضمون، بما يخدم أهداف الدراسة التحليلية.

أولًا: الأمن الوطني بوصفه مفهومًا متعدد الأبعاد

تنطلق الدراسة من مقاربة الأمن الشامل كما طوّرتها مدرسة كوبنهاغن، التي تنظر إلى الأمن الوطني بوصفه مفهومًا متعدد الأبعاد، لا يقتصر على الحماية العسكرية للدولة، بل يشمل مجالات سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية مترابطة[9]. ويُعدّ هذا المنظور ملائمًا لتحليل السياق الأمني في منطقة الشرق الأوسط، حيث تتداخل الصراعات الإقليمية مع عوامل داخلية وخارجية تُنتج تهديدات مركّبة تتجاوز الأطر التقليدية للأمن. واعتمادًا على هذا المنظور، تُعرّف الدراسة الأمن الوطني تعريفًا تشغيليًا بوصفه قدرة الدولة على حماية سيادتها وسلامة أراضيها، وضمان استقرار نظامها السياسي، وتأمين مقوماتها الاقتصادية والاجتماعية، في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، من خلال توظيف أدوات سياسية ودبلوماسية واقتصادية وعسكرية متكاملة. ويتيح هذا التعريف تجاوز الفهم الضيق للأمن، ويمكّن من تحليل تأثير الصراعات الإقليمية في مختلف مستويات الأمن الوطني.

وفي هذا الإطار، يُفهم الأمن الوطني من خلال أربعة أبعاد متداخلة. يتمثل البعد السياسي في قدرة الدولة على الحفاظ على سيادتها واستقرار مؤسساتها، ومنع التدخلات الخارجية التي قد تقوّض قرارها الوطني. أما البعد العسكري[10]، فيتعلق بقدرة الدولة على ردع التهديدات وحماية حدودها من المخاطر المباشرة وغير المباشرة، سواء كان ذلك عبر القدرات الذاتية أو من خلال التحالفات الأمنية. في حين يتصل البعد الاقتصادي[11] بقدرة الدولة على ضمان الاستقرار الاقتصادي، وحماية مواردها الحيوية، وتأمين احتياجات المجتمع الأساسية في ظل الأزمات والصراعات الإقليمية. وأخيرًا، يتمحور البعد الاجتماعي[12] حول الحفاظ على التماسك المجتمعي، وحماية الهوية الوطنية، والحد من تداعيات الصراعات على النسيج الاجتماعي والاستقرار الداخلي.

يرتبط تحليل هذه الأبعاد بمفهوم المركّب الأمني الإقليمي Regional Security Complex, RSC[13]، الذي يُبرز أن أمن الدولة لا يمكن فصله عن بيئتها الإقليمية. وبناءً عليه، لا يُفهم أمن الدول على نحو منفصل، بل يتشكل ضمن إطار إقليمي تكون فيه تهديدات كل دولة مرتبطة ومتشابكة مع تهديدات جيرانها؛ فتؤدي الصراعات الممتدة، مثل التوترات الخليجية – الإيرانية والأزمة اليمنية، على سبيل المثال، إلى انتقال التهديدات عبر الحدود. ومن هذا المنطلق، يُوظَّف هذا الإطار النظري لتحليل كيفية تأثر الأمن الوطني القطري بهذه الصراعات، ولفهم الاستراتيجيات التي اعتمدتها الدولة في التعامل مع تداعياتها ضمن بيئة إقليمية مضطربة.

---

9 Barry Buzan, Ole Wæver & Jaap de Wilde, *Security: A New Framework for Analysis* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1998).

10 صالح الأركوازي، "مقدمة في أبعاد الأمن القومي"، **كتابات**، 2020/4/13، شوهد في 2026/2/17، في: https://acr.ps/1L9F2TJ

11 Musayev Hafiz Maharram Oghlu, "Contemporary Characteristics of Providing National Security," *International Journal of Research Publication and Reviews*, vol. 4, no. 12 (December 2023), pp. 709 - 713.

12 الأركوازي؛ Musayev.

13 ينظر:
Dennis Senam Amable, "Theorizing the Emergence of Security Regions: An Adaptation for the Regional Security Complex Theory," *Global Studies Quarterly*, vol. 2, no. 4 (October 2022).

ثانيًا: الصراعات الإقليمية وأثرها في الأمن الوطني القطري

تُعدّ الصراعات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط من أبرز العوامل المفسّرة لحالة عدم الاستقرار الممتدة في الإقليم، بالنظر إلى ما تتسم به من تداخل مستويات الفاعلين وتجاوزها الحدود الوطنية، بحيث لا تبقى آثارها محصورة في الدولة التي ينشب فيها الصراع، بل تمتد إلى دول الجوار عبر مسارات أمنية واقتصادية واجتماعية وسياسية مترابطة. وبهذا المعنى، يُنظر إلى الصراعات الإقليمية بوصفها شبكة صراعات مترابطة تتغذى من هشاشة مؤسسات الدولة، والمنافسة الأمنية الإقليمية، وتدفقات السلاح، ووجود جماعات مسلحة عابرة للحدود، فضلًا عن الأدوار الخارجية التي تُطيل أمد الصراع أو تُعيد تشكيل مساراته[14].

وتنبع هذه الصراعات من تفاعل معقّد بين عوامل سياسية[15] تتصل بتضارب المصالح والنفوذ وأزمات الشرعية والانقسام حول الهوية، وعوامل عسكرية[16] ترتبط بعسكرة الأزمات وانتشار الفاعلين المسلحين من غير الدول وتصاعد التنافس الجيوسياسي وما يصاحبه من سباقات تسلّح وحروب بالوكالة. وتتقاطع هذه المحددات مع محفزات اقتصادية مرتبطة بالتفاوتات التنموية وتعطّل النشاط الاقتصادي والتنافس على الموارد، إضافة إلى عوامل اجتماعية وثقافية[17] تتصل بالانقسامات الطائفية والإثنية وتداعيات النزوح والهجرة القسرية. ويظلّ التدخل الخارجي[18] عاملًا حاسمًا في تحويل النزاعات المحلية إلى صراعات إقليمية ممتدة، عبر الدعم العسكري أو الضغوط السياسية والاقتصادية، بما يُعيد إنتاج الصراع بدلًا من احتوائه.

وفي سياق جيوسياسي أوسع، تكتسي منطقة الشرق الأوسط أهمية جيوسياسية، وتتسم بديناميات تاريخية وثقافية ودينية وسياسية معقدة. وفي العقود الأخيرة، شهدت اضطرابات شديدة بسبب سلسلة من الأحداث التي أثارت الاهتمام والقلق على المستوى الدولي، بما في ذلك الصراعات والحروب الأهلية والإرهاب ونزوح السكان والتحديات الاجتماعية والاقتصادية. وقد أدت مقوّمات الجغرافيا السياسية دورًا مهمًا في تشكيل الصراعات في المنطقة؛ إذ تتنافس القوى الإقليمية والدولية على النفوذ والسيطرة على الموارد والأراضي والمصالح الاستراتيجية. وغالبًا ما تتجلّى هذه المنافسة في حروب بالوكالة، وتوترات طائفية، وصراعات على الهيمنة الإقليمية؛ ما يزيد من تعقّد المشهد الأمني في المنطقة، التي تشتدّ معها حالة عدم اليقين تجاه المستقبل القريب أو البعيد على حدٍّ سواء. وفي السياق ذاته، يُنظَر إلى المنطقة باعتبارها نظامًا إقليميًا معقدًا يتكوّن من دول شكّلت حدودَها القوى العظمى الدولية خدمةً لمصالحها من دون أي اعتبار لمصالح شعوب المنطقة. وينطلق جوهر الصراعات الإقليمية في هذه المنطقة من محاولة الهيمنة والسيطرة، مدفوعًا على الأقل من دولة إقليمية فيها، أو من دولة كبرى على مستوى العالم، في محاولة لجعل المنطقة تتوافق مع سياستها الخارجية ومصالحها؛ ما أدى إلى حالة من عدم الاستقرار الدائمة في المنطقة. ونتيجة لذلك، أصبحت بؤرةً لصراع طويل في الماضي، ومستمر في الحاضر، وربما لن ينتهي في المستقبل[19].

---

14 Charles Cater, "The Regionalization of Conflict and Intervention," Report Presented at the International Peace Academy, New York, 5 - 9 May 2023, accessed on 17/2/2026, at: https://acr.ps/1L9F2Es

15 Benjamin Miller, "Theory of Regional War and Peace," *Oxford Research Encyclopedia of Politics*, 24/5/2017, accessed on 17/1/2026, at: https://acr.ps/1L9F35l; قيس سالم العويسات وحسن عبد الله الدعجة، "تحديات الأمن الإقليمي العربي في ضوء الصراعات الإقليمية والدولية"، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية**، مج 29، العدد 2 (2021)، ص 275-249؛
Cater; Erwin van Veen et al., *Cassandra Calling? Development, Governance and Conflict Trends in the Middle East*, CRU Report (The Hague: Netherlands Institute of International Relations Clingendael, 2022); Ashley L. Rhoades et al., *Great-Power Competition and Conflict in the Middle East* (Santa Monica, CA: Rand Corporation, 2023).

16 Din & Khalid, p. 538.

17 Teresia Shiundu, "Social and Psychological Factors Influencing Conflict Origins and Shaping Negotiation Dynamics," *African Journal of Emerging Issues*, vol. 6, no. 3 (February 2024), pp. 1 - 10.

18 Arthur Silve & Thierry Verdier, "A Theory of Regional Conflict Complexes," *Journal of Development Economics*, vol. 133 (July 2018), pp. 434 - 447.

19 جليل عمر علي وأنور محمد فرج، "التفاعلات والقضايا الإقليمية في الشرق الأوسط من منظور النظرية الواقعية"، **مجلة الدراسات السياسية والأمنية**، مج 2، العدد 4 (2019)، ص 49 - 76.

تنعكس الصراعات الإقليمية على الأمن الوطني لدول المنطقة عبر مسارين متكاملين، هما: تأثيرات مباشرة، وأخرى غير مباشرة. فعلى مستوى التأثيرات المباشرة، تُنتج الصراعات تهديدات للأمن العسكري من خلال رفع مستويات المخاطر الحدودية وتوسع أنماط العنف وانتقال الأسلحة والفاعلين المسلحين، وتُحدث ضغوطًا على الأمن السياسي[20] عبر الاستقطاب الإقليمي، ومحاولات التأثير في القرار الوطني، وتآكل شرعية الدولة في بيئات الاستقطاب والهشاشة، وتمتدّ هذه التأثيرات أيضًا إلى الأمن الاجتماعي نتيجةً لانتقال توترات الهوية، واتساع نطاق الخطاب المتطرف، والضغوط التي تفرضها موجات النزوح وما يرتبط بها من تحديات على التماسك المجتمعي. ويتأثر الأمن الاقتصادي[21] من خلال اضطراب التجارة والاستثمار، وارتفاع تكلفة المخاطر، وتعطّل سلاسل الإمداد، بما ينعكس على قدرة الدولة على ضمان الاستقرار الاقتصادي وتلبية الاحتياجات الأساسية. أمّا على مستوى التأثيرات غير المباشرة[22]، فإنّ هذه التأثيرات تتجسد في نتائج ممتدة زمنيًا؛ من بينها التدهور الاقتصادي الطويل الأمد بسبب تراجع التنمية وتآكل الثقة الاستثمارية، والتحولات الاجتماعية والديموغرافية الناجمة عن النزوح والهجرة وما يرتبط بها من ضغوط داخلية، وتصاعد قابلية الإقليم للتدخلات الخارجية التي تُعيد تشكيل توازنات القوة وتزيد من هشاشة الأمن الإقليمي. وبذلك، يستلزم فهم علاقة الصراعات الإقليمية بالأمن الوطني مقاربةً شاملةً تتجاوز التركيز على البعد العسكري وحده، وتربط بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأمن في سياق إقليمي شديد التشابك. وتأسيسًا على ما سبق، توظّف الدراسة هذا المدخل لفهم كيفية انتقال تداعيات التوترات الإقليمية إلى المجال الأمني القطري، والكيفية التي تُعيد بها دولة قطر صياغة استراتيجياتها للحفاظ على أمنها الوطني ضمن بيئة إقليمية تتسم بسيولة التهديد وتعدد الفاعلين.

وتطبيقًا لهذا المدخل التحليلي، تندرج التوترات الخليجية – الإيرانية والأزمة اليمنية ضمن ديناميات المركّب الأمني الخليجي؛ إذ تتشابك تهديدات الدول على نحو يجعل الأمن الوطني لكل دولة انعكاسًا مباشرًا لتحولات البيئة الإقليمية. فقد أسهم التصعيد بين إيران وبعض دول الخليج، خصوصًا في أعقاب الاتفاق النووي الإيراني عام 2015 ثم انسحاب الولايات المتحدة الأميركية منه عام 2018، في إعادة تشكيل معادلات الردع والتحالف داخل الإقليم، بما انعكس على دولة قطر بوصفها دولة صغيرة ذات موقع جيوستراتيجي حساس، ترتبط بعلاقات متوازنة مع إيران من جهة، وبشراكة أمنية عميقة مع الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من جهة أخرى. وقد مثّل حصار عام 2017 ذروة تأثير هذه التفاعلات في الأمن الوطني القطري؛ إذ كشف عن قابلية البيئة الخليجية للتحول من إطار تعاوني إلى مصدر تهديد مباشر؛ ما دفع قطر إلى تبنّي استراتيجية تحوّط مرنة تقوم على تنويع الشراكات، وتعزيز الاستقلال الاقتصادي، وتوظيف أدوات القوة الناعمة.

وفي السياق ذاته، عكست الأزمة اليمنية طبيعة الصراعات غير المباشرة داخل الإقليم، بحيث تحولت من ساحة مواجهة عسكرية إلى ميدان تنافس سياسي وإنساني. وقد أدى انسحاب قطر من التحالف العربي بعد عام 2017 إلى إعادة تموضعها استراتيجيًا، من الانخراط العسكري إلى التركيز على الأدوار الإنسانية والدبلوماسية، بما ينسجم مع مقاربة تقليل المخاطر وتعزيز الصورة الدولية. ويدل ذلك على أن الأمن الوطني القطري لا يتأثر

20 Rosita Albert, Susanne Gabrielsen & Dan Landis, "Ethnic Conflict from an Interdisciplinary Perspective: Lessons Learned, Policy Implications, and Recommendations for Conflict Amelioration and Peace Building," in: Dan Landis & Rosita D. Albert (eds.), *Handbook of Ethnic Conflict: International Perspectives* (London: Springer Science Ltd., 2012), pp. 587-630; Bettina Koch, *Patterns Legitimizing Political Violence in Transcultural Perspectives: Islamic and Christian Traditions and Legacies* (Berlin/ Boston: De Gruyter, 2015).

21 K. J. Holsti, "Restructuring Foreign Policy: A Neglected Phenomenon in Foreign Policy Theory," in: K. J. Holsti, Richard A. Brody & David C. Dunn (eds.), *Why Nations Realign: Foreign Policy Restructuring in the Postwar World* (London: Allen & Unwin, 1982), pp. 1-20; Ceren Belge & Ekrem Karakoç, "Minorities in the Middle East: Ethnicity, Religion, and Support for Authoritarianism," *Political Research Quarterly*, vol. 68, no. 2 (2015), pp. 280-292; Buzan, Wæver & de Wilde; Alan Richards, "Economic Roots of Instability in the Middle East," *Journal of Middle East Policy*, vol. 4, no. 1 - 2 (1995), pp. 175-187; James R. Schlesinger, "Economic Growth and National Security," in: F. A. Sonderman, W. C. Olson & T. S. McLennan (eds.), *The Theory and Practice of International Relations* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1970), pp. 155 - 164.

22 Yazan Chaitani & Roberto Bertini, *Impact of Conflict on the Middle Class in the Arab Countries: Working Paper Series on the Middle Class* (Beirut: United Nations Economic and Social Commission for Western Asia, ESCWA, 2023); Matt Bradley, Carol E. Lee & Jay Solomon, "Deal With Iraq to Fight Islamic State Extends Russia's Reach in Middle East," *Wall Street Journal*, 27/9/2015, accessed on 17/2/2026, at: https://acr.ps/1L9F2RA

بالتهديدات العسكرية المباشرة فحسب، بل بمدى قدرة الدولة على إدارة التوازنات الإقليمية وتفادي الانزلاق في محاور صراعية حادّة أيضًا. ويعكس ذلك نمط "التحوّط الاستراتيجي" الذي تتبنّاه الدول الصغيرة داخل المركّبات الأمنية الإقليمية؛ إذ تسعى لتقليل الاعتماد الأحادي وتوسيع هوامش الحركة في بيئة إقليمية متقلبة.

ثالثًا: استراتيجيات دولة قطر في التعامل مع الصراعات الإقليمية وتعزيز أمنها الوطني

تُعدّ دولة قطر من بين الدول التي واجهت تحدّياتٍ كبيرة من جرّاء تصاعد حدّة الصراعات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة 2015 - 2023. وقد أفرزت هذه الصراعات ضغوطًا متعدّدة الأبعاد، شملت الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ الأمر الذي فرض على الدولة ضرورة تبنّي سياسات واستراتيجيات قادرة على التكيّف مع بيئة إقليمية مضطربة. وفي هذا السياق، نجحت قطر في بلورة استراتيجيات شاملة ومتكاملة للتعامل مع تلك التحدّيات، من خلال توظيف الدبلوماسية النشطة، وتعزيز مسارات التنويع الاقتصادي، وبناء تحالفات استراتيجية متوازنة، وتدعيم التماسك الاجتماعي الداخلي. وقد أسهم هذا النهج المتعدّد المسارات في تمكين الدولة من الحفاظ على مستوى عالٍ من الاستقرار الداخلي، وتعزيز حضورها ودورها الإقليمي والدولي، على الرغم من استمرار الصراعات الإقليمية وتعقّد تداعياتها.

1. استراتيجية الدبلوماسية النشطة والمتوازنة

أدركت قطر أنّ تفعيل دورها الدبلوماسي وتعزيز شبكة علاقاتها الدولية يُعدّ من أهم الأدوات لمواجهة تداعيات الصراعات الإقليمية، ولا سيّما خلال فترة الحصار بين عامَي 2017 و2021، الذي فرضته السعودية والإمارات والبحرين ومصر، والذي مثّل تحدّيًا مباشرًا لسياسة قطر الخارجية المستقلة؛ إذ تعرّضت لضغوط سياسية واقتصادية مكثّفة هدفت إلى الحدّ من هامش حركتها الإقليمية والدولية. غير أنّ الاستجابة القطرية قد تمثّلت في تبنّي دبلوماسية هادئة وفاعلة، ركّزت على توسيع التحالفات، وتوظيف الأطر المتعددة الأطراف، وتعزيز أدوار الوساطة.

أ. تعزيز التحالفات الدولية

عملت قطر على تعزيز علاقاتها الاستراتيجية مع قوى دولية وإقليمية مؤثرة، وفي مقدّمتها الولايات المتحدة، التي تستضيف قطر على أراضيها أكبر قاعدة عسكرية لها في منطقة الشرق الأوسط، بما يعزّز مكانتها الأمنية والدفاعية. وعمّقت كذلك شراكاتها مع تركيا من خلال توقيع اتفاقيات عسكرية واقتصادية أسهمت في تنويع خياراتها الاستراتيجية. وفي الوقت ذاته، فتحت قنوات تعاون مع إيران، التي شكّلت شريكًا مهمًّا في توفير بدائل استراتيجية خلال فترة الحصار، ولا سيّما في مجالات الملاحة البحرية وتأمين السلع الأساسية، وهو أمرٌ خفّف من الآثار الاقتصادية واللوجستية للعزلة المفروضة عليها.

ب. توظيف المنظمات الدولية المتعددة الأطراف

وظّفت قطر عضويتها الفاعلة في المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، لتعزيز موقعها الدبلوماسي وكسب الدعم الدولي. فقد أسهمت مشاركتها النشطة في مبادرات الأمم المتحدة،

ولا سيّما في المجالات الإنسانية والتنموية، في ترسيخ صورتها بوصفها دولة داعمة للاستقرار العالمي، من خلال تقديم مساعدات مالية كبيرة عبر الوكالات المتخصصة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأسهمت استضافة قطر لمنتديات دولية، مثل "منتدى الدوحة"، في تعزيز حضورها باعتبارها منصّة للحوار الدولي وصنع السياسات. وعلى الصعيد الاقتصادي، لجأت قطر إلى منظمة التجارة العالمية للدفاع عن مصالحها التجارية في أعقاب الحصار، وقد استخدمت آليات تسوية النزاعات لمواجهة الإجراءات الاقتصادية التي اعتبرتها غير عادلة، بالتوازي مع توسيع شبكة شراكاتها الاقتصادية مع تركيا والصين ودول الاتحاد الأوروبي.

ج. تفعيل دور الوساطة والدبلوماسية الوقائية

عزّزت قطر دورها وسيطًا موثوقًا في النزاعات الإقليمية والدولية، مستندةً إلى "الدبلوماسية النظيفة"، التي تقوم على مبادئ الحياد والشفافية والعدالة في إدارة المفاوضات. وأتاح لها هذا النهج بناء علاقات متوازنة مع أطراف متعارضة؛ ما مكّنها من تخفيف الضغوط السياسية وتعزيز سمعتها الدولية بوصفها فاعلًا داعمًا للسلام. ويُعدّ هذا الخيار الدبلوماسي عقلانيًا في سياق موقعها بوصفها دولة صغيرة نسبيًا في نظام إقليمي ودولي تتضارب فيه مصالح القوى الكبرى[23]؛ إذ يتيح لها تعظيم نفوذها من خلال الوساطة بدلًا من الانخراط في الصراعات.

وبفضل هذا النهج، استطاعت قطر ترسيخ مكانتها بوصفها فاعلًا استراتيجيًا في الشؤون الإقليمية والدولية، من خلال قدرتها على الربط بين الدول والمنظمات والجهات الفاعلة المختلفة. وتجلّى ذلك في نجاحها في استضافة حوارات سياسية معقّدة وتيسيرها، مثل جمع حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" وحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، والمساهمة في تسهيل المفاوضات غير المباشرة بين الولايات المتحدة وإيران بشأن تبادل الأسرى[24]، وهو ما يعكس قدرتها على توظيف حيادها النسبي لتعزيز فرص التسوية وتخفيف حدّة الصراعات، وفي الوقت ذاته تعزيز دورها ومكانتها في بنية العلاقات الإقليمية والدولية.

2. استراتيجية التنويع الاقتصادي وتعزيز الاستقلال الذاتي

كشفت الصراعات الإقليمية أهمية تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على دول الجوار. لذلك، عملت قطر على إطلاق برامج طموحة لتعزيز الاكتفاء الذاتي في مختلف القطاعات، شملت؛ أولًا: الاستثمار في تطوير البنية التحتية المحلية لتعزيز إنتاج الغذاء والسلع، فقد أطلقت قطر مشاريع زراعية وصناعية، أبرزها برنامج الأمن الغذائي الوطني، الذي ساهم في تحقيق تقدّم ملحوظ في تقليل اعتماد البلاد على الواردات الخارجية[25]. ثانيًا: الاستثمار في قطاع الطاقة لتعزيز الاقتصاد حتى في ظل الصراعات؛ إذ تعدّ قطر أكبر مصدّر للغاز الطبيعي المسال في العالم، وقد وسّعت شبكة عملائها في آسيا وأوروبا، ووقّعت اتفاقيات طويلة الأمد مع الصين وألمانيا مثلًا، وأعلنت عن خطط لزيادة إنتاج الغاز بنسبة كبيرة بحلول عام 2027، وهو أمرٌ عزز موقعها باعتبارها موردًا عالميًا للطاقة[26]. ثالثًا: تعزيز الأمن الغذائي؛ فبعد أن كانت قطر تعتمد على واردات الغذاء بنسبة 90 في

---

23 Alfredha Shinta Putri & Surwandono Surwandono, "Qatar's Clean Diplomacy Facing Regional Conflict," *Jurnal Sosial Politik (Sospol)*, vol. 5, no. 2 (December 2019), pp. 249 - 260.

24 A. K. M. Ahsan Ullah, "The Emergence of Qatar's Diplomacy in a Complex World: Balancing Soft Power in Regional Affairs," *World Affairs*, vol. 187, no. 4 (2024), pp. 1 - 13.

25 سمير سعيفان، "إستراتيجية التنمية في قطر وتحدي التنويع الاقتصادي"، المركز العربي للدراسات السورية المعاصرة، 2020/5/10، شوهد في 2026/2/17، في: https://acr.ps/1L9F2JZ

26 المرجع نفسه.

المئة، نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية، وأنفقت على هذه الواردات نحو 105.78 مليارات ريال قطري في الفترة 1998 - 2017، بدأت مع التوترات الجيوسياسية، مثل حصار عام 2017، وزيادة عدد السكان والسيّاح، في تطوير قطاع صناعاتها الغذائية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من احتياجات المواد الغذائية، ومواجهة الأزمات الغذائية المستقبلية أو الصدمات التجارية[27]. رابعًا: تنويع الشراكات التجارية؛ فقد أعادت قطر توجيه تجارتها نحو شركاء جدد، فعززت التبادل التجاري مع تركيا وإيران، ووسّعت علاقاتها التجارية مع دول آسيوية مثل الهند وماليزيا؛ ما أسهم في تحقيق استقرار اقتصادي لها.

وقد أدى هذا التنويع إلى تغيير هيكل الاقتصاد القطري؛ إذ انخفضت نسبة قطاع النفط والغاز من الناتج المحلي الإجمالي من 57 في المئة في عام 2011 إلى 48.2 في المئة في عام 2017. وتُعدّ هذه التحولات خطوة مهمة نحو تعزيز النمو المستقبلي لدولة قطر[28].

3. استراتيجية تعزيز القدرات الدفاعية والأمنية

أدركت قطر، مع تصاعد التوترات الإقليمية، أهمية تعزيز قدراتها العسكرية والأمنية لحماية سيادتها. ولذلك، استثمرت في تحديث قواتها المسلحة، وكانت ثالث أكبر مستورد للأسلحة في العالم، بحصة عالمية بلغت 7.6 في المئة؛ إذ زادت وارداتها من الأسلحة بنسبة 396 في المئة بين الفترتين 2014 - 2018 و2019-2023، وكان مصدرها الرئيس في الفترة الأخيرة (2019-2023) الولايات المتحدة، بنسبة 45 في المئة، وشملت هذه الواردات خلال الفترة المذكورة 36 طائرة مقاتلة من الولايات المتحدة، وأنظمة دفاع جوي، ومركبات مدرعة، وصواريخ، وأسلحة بحرية، وأجهزة استشعار، وسفنًا (الشكل 1)[29].

27 Abdulkarem Amhamed et al., "Food Security Strategy to Enhance Food Self-Sufficiency and Overcome International Food Supply Chain Crisis: The State of Qatar as a Case Study," *Green Technology, Resilience, and Sustainability*, vol. 3 (2023), pp. 1 - 18.

28 Fekri Ali Shawtari et al., "Financial Development and Economic Diversification in Qatar: Does Islamic Finance Matters," *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, vol. 15, no. 6 (2024), pp. 959 - 987.

29 SIPRI, *SIPRI Arms Transfers Database* (March 2023), accessed on 18/2/2026, at: https://acr.ps/1L9F2jX

الشكل (1)

الحصة العالمية من واردات الأسلحة الرئيسة لأكبر 10 مستوردين في الفترة 2019-2023

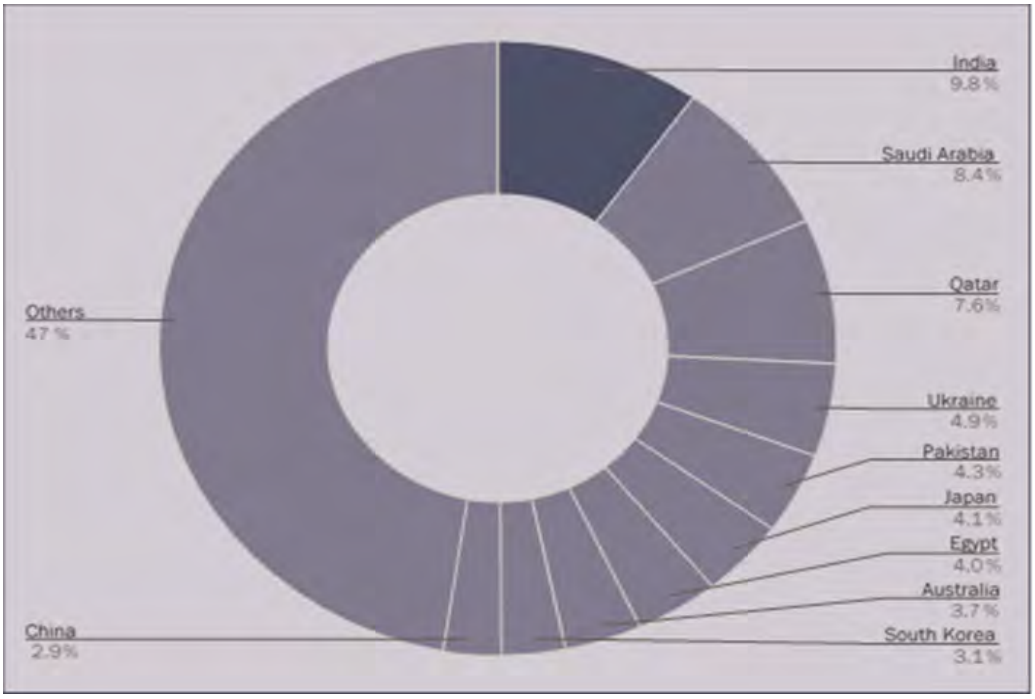

المصدر:

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), Trends in International Arms Transfers, 2023 (March 2024), fig. 4, "Global share of imports of major arms by the 10 largest importers, 2019–23."

واستثمرت قطر أيضًا، في ظل تصاعد التهديدات الإلكترونية، بما في ذلك الهجمات السيبرانية التي استهدفت مؤسسات قطرية خلال الحصار، في بناء قدرات متطورة للأمن السيبراني؛ فأنشأت هيئات متخصصة للتصدي للهجمات وحماية البنية التحتية الرقمية.

4. استراتيجية تعزيز الوحدة الوطنية والنسيج الاجتماعي

تؤكد رؤية قطر الوطنية 2030 أهمية الحفاظ على الهوية والوحدة الوطنيتين مع تعزيز التواصل العالمي ضمن إطار الهوية العربية والإسلامية. وينص الدستور القطري على أن الدولة مستقلة ذات سيادة، وأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع، واللغة العربية هي اللغة الرسمية. وتشدّد قطر على قيم العدل والمساواة والحرية في مجال التعليم. وإلى جانب ذلك، تُعزز وزارة التعليم تدريس اللغة العربية والدراسات الإسلامية والتاريخ القَطري لتقوية الهوية والنسيج الاجتماعي[30].

ومنذ استقلال قطر عن بريطانيا في عام 1971، أصبح بناء هوية وطنية قائمة على المواطنة والوحدة أمرًا بالغ الأهمية. ومنذ منتصف التسعينيات، ركّزت الدولة على تعزيز هذه الهوية من خلال الرموز التراثية التي

30 Logan Cochrane, Hira Amin & Nouf Al-Kaabi, "National Identity in Qatar: A Systematic Literature Review," *Studies in Ethnicity and Nationalism*, vol. 24, no. 2 (2024), pp. 145 - 164.

تثير الفخر والانتماء الوطني. ومع تدفق العمالة الأجنبية، أصبحت مسألة الهوية الوطنية أكثر إلحاحًا؛ إذ أصبح المواطنون القطريون أقليّة في بلادهم. ولذا، تسعى قطر للحفاظ على استقرارها وشرعيتها من خلال تأكيد ما يعنيه أن تكون قطريًّا والتمسك بالجذور التقليدية[31].

5. استراتيجية الاستثمار في التعليم والتنمية البشرية

عملت قطر، منذ توليّ الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم في عام 1995، على توظيف ثرواتها الوطنية في دعم مسارات التنمية الاقتصادية والبشرية على حدّ سواء. وتمثّل هذا التوجّه في تحقيق معدلات نموّ اقتصادي مرتفعة، أسهمت في تصنيف قطر ضمن الدول الأعلى عالميًا من حيث نصيب الفرد من الدخل[32]. وفي إطار ترسيخ هذا المسار التنموي، أصدرت الدولة أربعة تقارير وطنية للتنمية البشرية منذ عام 2006، شكّلت أدوات تقييم وتحليل لمسارات التنمية المختلفة. تناول التقرير الأول الصادر عام 2006 مستوى التقدّم المحقّق في مجالات التنمية البشرية الشاملة، في حين ركّز التقرير الثاني الصادر عام 2009 على تحدّيات التنمية المستدامة وأبعادها البيئية، أمّا التقرير الثالث الصادر عام 2012 فاهتم بتحليل فرص التنمية والتحدّيات التي تواجه فئة الشباب في المجتمع القطري، بينما ركّز التقرير الرابع على "رؤية قطر الوطنية 2030" بوصفها إطارًا استراتيجيًا للتنمية الشاملة والمستدامة.

تُعدّ التنمية البشرية عمليّة شاملة تجمع بين التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وهي تهدف إلى تمكين الابتكار وتنمية الإمكانات البشرية. وتُعتبر هذه الإمكانات شرطًا أساسيًا للانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة وتحقيق التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن قطر تُعدّ من أغنى دول العالم، فإنّ اقتصادها يعتمد اعتمادًا كبيرًا على النفط والغاز، وتهدف رؤية قطر إلى بناء مجتمع يعزز المساواة والعدالة من خلال أربع ركائز تنموية أساسية، هي: التنمية البشرية، والاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية[33].

يمكن القول إنّ دولة قطر تتبنّى استراتيجيات دبلوماسية مرنة ترتكز على الحوار والوساطة لتعزيز الاستقرار الإقليمي من دون تدخّل مباشر في الصراعات؛ ما يعزّز مكانتها وسيطًا محايدًا. وهي تسعى لتطوير قدراتها الاقتصادية عبر تنويع مصادر الدخل بعيدًا عن النفط والغاز، مع التركيز على التنمية البشرية والاستثمار في التعليم، وتعزيز الوحدة الاجتماعية وتطوير إمكاناتها البشرية عبر خطط تنموية شاملة، لتحقيق الأمن الوطني من خلال الاستثمارات في الدفاع والقوة الناعمة.

رابعًا: الصراعات المسلحة ومستويات العنف في منطقة الشرق الأوسط وموقف دولة قطر منها

تهدف الدراسة، كما أشرنا إلى ذلك، إلى تحليل أثر الصراعات الإقليمية في الأمن الوطني عمومًا، وفي دولة قطر خصوصًا، من خلال دراسة كيفية سعيها المستمر للحفاظ على أمنها الوطني في ظل بيئة إقليمية مضطربة، وذلك عبر توظيف استراتيجياتها السياسية والدبلوماسية وانعكاساتها على الاستقرار الإقليمي. وتسعى الدراسة لفهم طبيعة الصراعات في منطقة الشرق الأوسط، وتحليل أنماط العنف السائدة وتأثيرها

31 Nurgul Oruc, "Hashtag Unity: Qatar's Digital Nationalism in the Gulf Crisis," *Journal of Arab & Muslim Media Research*, vol. 12, no. 1 (2019), pp. 43 - 64.

32 Hend Al-Muftah, "Human Development in Qatar," in: Ali Farazmand (ed.), *Global Encyclopedia of Public Administration, Public Policy, and Governance* (Cham: Springer, 2018).

33 Btool H. Mohamed et al., "Investigation on Human Development Needs, Challenges, and Drivers for Transition to Sustainable Development: The Case of Qatar," *Sustainability*, vol. 14, no. 6 (2022), pp. 1-26.

في الأمن الإقليمي، استنادًا إلى منهجيات تحليل البيانات الكمية إحصائيًا، ولا سيما المؤشرات المتعلقة بعدد الصراعات المسلحة ومستويات العنف واتجاهاتها.

1. العنف المنظّم داخل دول الإقليم: تحليل إحصائي لبرنامج أوبسالا لبيانات الصراعات

تعتمد هذه الدراسة على بيانات برنامج أوبسالا لبيانات الصراعات، وهو أحد أبرز المصادر الدولية لرصد العنف المنظّم والصراعات المسلحة. ويُقصد بالعنف المنظّم في إطار هذا البرنامج حالات الصراع المسلح بين أطراف منظّمة، سواء كان الصراع بين حكومة دولة وجماعة مسلحة (صراع قائم على الدولة)، أو بين جماعتين مسلحتين غير حكوميتين، أو حالات العنف الأحادي الجانب ضد المدنيين. ويُحتسب الصراع ضمن قاعدة البيانات عند تسجيل ما لا يقلّ عن 25 وفاة مرتبطة بالقتال خلال سنة تقويمية واحدة، في حين يُصنَّف الصراع حربًا إذا تجاوز عدد الوفيات 1000 حالة في العام ذاته. وتستند البيانات إلى تقديرات محافظة لعدد الوفيات المرتبطة مباشرة بالقتال Battle-related Deaths، اعتمادًا على مصادر موثوقة متعددة؛ ما يتيح قياس مستوى العنف المسلّح على نحو كمّي قابل للمقارنة بين الدول والفترات الزمنية. وبناءً على ذلك، تعكس المؤشرات الإحصائية الواردة في الجدول (1) عدد الوفيات الناتجة من صراعات مسلّحة منظّمة داخل حدود الدول خلال فترة الدراسة[34]، ولا تشمل أشكال العنف غير المرتبطة مباشرة بالصراع المسلح. ويعرض الجدول المؤشرات الإحصائية الوصفية للعنف المنظّم في دول منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى خلال الفترة 2015 - 2023.

الجدول (1)

الإحصاءات الوصفية للعنف المنظّم داخل حدود الدول وفقًا لبرنامج أوبسالا لبيانات الصراعات في الفترة 2015-2023

المتغير	القيمة
المتوسط الحسابي	2563.986
الخطأ القياسي	600.5492
الوسيط	21
المنوال	0
الانحراف المعياري	7206.591
تباين العينة	51934951
التفرطح لقياس التقوس	12.49855
الانحراف الإحصائي	3.515372
النطاق	41191
الحد الأدنى	0
الحد الأقصى	41191
المجموع	369214
العدد	144

المصدر: من إعداد الباحثين.

تشير النتائج إلى أن المتوسط الحسابي لعدد الوفيات الناجمة عن العنف المنظم بلغ 2563.986، مع انحراف معياري مرتفع قدره 7206.591، وهو ما يدل على تشتت واسع في البيانات بين الدول محل الدراسة. ويتعزز

34 "UCDP Definitions," Uppsala University, accessed on 17/2/2026, at: https://acr.ps/1L9F2O5

هذا الاستنتاج بارتفاع معامل الالتواء (3.515) ومعامل التفرطح (12.498)؛ ما يعكس توزيعًا منحرفًا نحو القيم العليا وغير متماثل، نتيجة تركّز مستويات مرتفعة جدًّا من العنف في عدد محدود من الدول مقارنةً ببقية الحالات. ويُظهر الفارق الكبير بين الوسيط (21) والمتوسط الحسابي أن التوزيع يتأثر بوضوح بالقيم المتطرفة؛ إذ تسجّل بعض الدول أعدادًا مرتفعة جدًّا من حالات الوفيات (بحدّ أقصى بلغ 41191)، في مقابل دول لم تسجّل أيّ حوادث عنف منظّم خلال الفترة محل الدراسة. ويعكس ذلك نمطًا غير متجانس من الاستقرار الأمني داخل الإقليم؛ ما يستدعي الحذر عند تفسير المتوسطات العامة باعتبارها مؤشرًا تمثيليًا لكامل المنطقة.

وفي هذا السياق، تبرز دولة قطر بوصفها لم تسجّل حوادث عنف منظّم داخليًا خلال فترة الدراسة وفقًا لبيانات برنامج أوبسالا؛ ما يشير إلى مستوى مرتفع نسبيًا من الاستقرار الداخلي مقارنةً ببعض دول الإقليم. غير أن هذا المؤشر يقتصر على العنف المسلّح المنظّم، ولا يعكس بالضرورة جميع أبعاد البيئة الأمنية. ويمكن تفسير هذا الاستقرار في ضوء تبنّي الدولة سياسة تحوّط أمني تقوم على تنويع التحالفات الإقليمية والدولية وتقليل الاعتماد الأحادي، بما يتسق مع الأدبيات المرتبطة بسلوك الدول الصغيرة في البيئات الإقليمية المتقلبة. ويتعزز هذا التوصيف من خلال مؤشرات السلام العالمية الصادرة عن معهد الاقتصاد والسلام Institute for Economics and Peace, IEP[35]؛ إذ تُصنَّف قطر بوصفها من الدول ذات المستويات المرتفعة نسبيًا من الاستقرار ضمن عينة تضم 163 دولة وإقليمًا. ويشير ذلك إلى تكامل نسبي بين الاستقرار الداخلي وأدوات السياسة الخارجية القائمة على إدارة المخاطر الإقليمية.

2. مؤشر السلام العالمي: موقع قطر مقارنة بجوارها الإقليمي

تعتمد الدراسة كذلك على بيانات مؤشر السلام العالمي الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام، بوصفه مؤشرًا مركّبًا لقياس مستويات السلام والاستقرار على المستوى الدولي. ويستند المؤشر إلى 23 متغيرًا كميًّا ونوعيًّا، وهذه المتغيرات موزعة على ثلاثة أبعاد رئيسة، هي: السلامة والأمن المجتمعي، ومستوى الصراعات الداخلية والدولية، ودرجة العسكرة. وتُقيَّم الدول على مقياس يراوح بين 1 و5 درجات؛ إذ تشير القيم الأدنى إلى مستويات أعلى من السلام وفقًا لمنهجية المؤشر. ويعرض الجدول (2) موقع دولة قطر مقارنةً بعدد من الدول المجاورة في منطقة الشرق الأوسط استنادًا إلى بيانات تقرير عام 2025، بما يتيح قراءة مقارنة لمستويات الاستقرار داخل الإقليم.

35 يُعَدّ مؤشر السلام العالمي أحد أهمّ المقاييس العالمية المعتمدة لتقييم مستويات السلام والاستقرار في الدول؛ إذ يستند إلى 23 مؤشرًا كميًا ونوعيًا تُقيَّم على مقياس من 1 إلى 5.

الجدول (2)

تصنيف قطر والدول المجاورة في منطقة الشرق الأوسط في مؤشر السلام العالمي لعام 2025

الدولة	الدرجة العامة	ترتيب الدولة	المؤشر العام
الكويت	1.62	25	1.622
قطر	1.66	29	1.656
عُمان	1.76	37	1.761
الإمارات	1.90	53	1.897
الأردن	2.00	67	5/1.998
البحرين	2.07	82	5/2.072
السعودية	2.21	102	5/2.206
إيران	2.68	133	5/2.682
لبنان	2.693	134	2.693
تركيا	2.78	139	2.78
العراق	3.05	151	5/3.045
دولة الاحتلال الإسرائيلي	3.12	155	3.115
سورية	3.17	157	3.173
اليمن	3.40	163	3.397

المصدر: المرجع نفسه.

تشير نتائج المؤشر لعام 2025 إلى أن قطر حصلت على درجة 1.66 وحازت المرتبة 29 عالميًا؛ ما يجعلها من بين الدول الأعلى تصنيفًا في المنطقة، ولا تتقدم عليها إقليميًا سوى الكويت بدرجة 1.62. وبالنظر إلى أن القيم الأدنى في المؤشر تعكس مستويات أعلى من السلام وفقًا لمنهجيته، يعكس موقع قطر انخفاضًا نسبيًا في المخاطر الأمنية مقارنة بالمتوسط الإقليمي البالغ 2.49. في المقابل، سجلت دول مثل اليمن (3.40)، وسورية (3.17)، والعراق (3.05) درجات مرتفعة تعكس استمرار النزاعات المسلحة وارتفاع مستويات العسكرة وعدم الاستقرار.

ويكشف التوزيع الإقليمي تفاوتًا واضحًا في مستويات السلام، بحيث تتجمع الدرجات المنخفضة نسبيًا في بعض دول الخليج، مقابل ارتفاعها في الدول التي تشهد صراعات ممتدة أو اضطرابات هيكلية حادة. ويعكس هذا التباين اختلافات بنيوية في طبيعة التهديدات الأمنية، ومستوى الانخراط في النزاعات، ودرجة العسكرة والإنفاق العسكري، وحدّة الاستقطاب السياسي والاجتماعي. ومن ثمّ، لا يمكن النظر إلى الشرق الأوسط بوصفه كتلة أمنية متجانسة، بل هو فضاء تتعايش فيه أنماط متعددة من الاستقرار وعدم الاستقرار.

ويرتبط موقع الدول في المؤشر بمجموعة من المحددات المتداخلة، من أبرزها مستوى الاستقرار السياسي، وشدة النزاعات الداخلية، وانتشار الإرهاب، وحجم القوات المسلحة. وفي هذا الإطار، يمكن تفسير موقع قطر ضمن الشريحة العليا إقليميًا باعتباره نتيجة تفاعل بين استقرار مؤسسي داخلي وانخفاض التعرض المباشر للصراعات المسلحة، إلى جانب تبنّي سياسات خارجية قائمة على إدارة المخاطر وتجنّب الانخراط العسكري المباشر. ويتسق هذا النمط مع مقاربة التحوط الأمني، التي تفترض سعي الدول الصغيرة في البيئات المضطربة لتقليل انكشافها عبر تنويع الشراكات وتوسيع هامش المناورة الاستراتيجية. ويعرض الجدول (3) الإحصاءات الوصفية لمؤشر السلام العالمي لأربع عشرة دولة مختارة في منطقة الشرق الأوسط. ويبلغ

المتوسط الحسابي لدرجات المؤشر 2.49؛ وهو ما يشير إلى أن المستوى العام للسلام في العينة يميل إلى الفئة المتوسطة وفقًا لتصنيف المؤشر. ويعكس هذا الرقم موقعًا إقليميًا يقع بين الدول ذات السِّلم المنخفض نسبيًا والدول الأعلى استقرارًا.

الجدول (3)

الإحصاءات الوصفية لتصنيف مؤشر السلام العالمي وتفسيرها

المتغير	القيمة	التفسيرات
المتوسط الحسابي	2.4938	متوسط درجة مؤشر السلام العالمي للدول الخمس عشرة التي جرى تحليلها في الجدول. متوسط السلام في دول منطقة الشرق الأوسط يميل إلى المتوسط.
الخطأ القياسي	0.163741	يقيس هذا الرقم دقّة المتوسط الحسابي، ويشير إلى مدى احتمال أن يكون المتوسط الحقيقي للمجتمع الإحصائي قريبًا من المتوسط الذي جرى احتسابه.
الوسيط	2.68	القيمة الوسطى في مجموعة البيانات؛ ما يعني أنّ نصف الدول سجّلت درجات أعلى من 2.68، والنصف الآخر سجّل درجات أقل. قيم الوسيط والمتوسط متقاربة؛ ما يدلّ على توزيع طبيعي نسبيّ للبيانات.
الانحراف المعياري	0.634165	يُشير الانحراف المعياري المنخفض نسبيًا إلى أن درجات السلام في الدول المختارة متقاربة إلى حد ما.
تباين العينة	0.402165	يقيس مدى انتشار البيانات وتباعدها عن بعضها.
التفرطح أو مؤشر قياس التقوس	1.64179-	يقيس التفرطح مدى تسطّح أو تدبّب توزيع البيانات. تشير القيمة السالبة إلى أن التوزيع مسطّحٌ نسبيًا.
الالتواء الإحصائي	0.01602-	يقيس الالتواء الإحصائي مدى تماثل توزيع البيانات. تشير القيمة القريبة من الصفر إلى أن التوزيع متماثل تقريبًا.
المدى	1.78	هو الفرق بين أعلى قيمة وأقل قيمة في البيانات، ويشير إلى مدى التباين في درجات السلام بين الدول.
الحد الأدنى	1.62	أدنى درجات السلام بين دول المنطقة.
الحد الأقصى	3.4	أعلى درجات السلام بين دول المنطقة.
المجموع	37.407	إجمالي جميع درجات المؤشر للدول التي شملها البحث.
العدد	15	عدد الدول التي جرى تحليلها في الجدول.

المصدر: من إعداد الباحثين، استنادًا إلى بيانات مستمدة من مؤشر السلام العالمي لدول مختارة في منطقة الشرق الأوسط.

ويُظهر الوسيط (2.68) تقاربًا نسبيًا مع المتوسط، وتشير قيمة الالتواء الإحصائي (-0.016) القريبة من الصفر إلى توزيع شبه متماثل للبيانات؛ ما يعني غياب انحراف حاد نحو القيم العليا أو الدنيا. ويعزز ذلك معامل التفرطح السالب (-1.64)، الذي يدل على توزيع مسطّح نسبيًّا؛ إذ لا تتركز القيم حول نقطة مركزية ضيقة، بل تتوزع ضمن نطاق متوازن من دون وجود قمم حادة أو ذيول متطرفة. أما الانحراف المعياري (0.63) فيعكس درجة تباين معتدلة بين الدول، وهو ما يشير إلى أن الفروق في درجات السلام، رغم وضوحها، لا تصل إلى مستوى التشتت الحادّ. ويتأكد ذلك من خلال المدى (1.78)، الذي يعكس فجوة قائمة بين الحد الأدنى (1.62) والحد الأقصى (3.40)، من دون أن يكون هذا الفرق مدفوعًا بقيم شاذة إحصائيًا.

وتشير هذه المؤشرات مجتمعة إلى أن التباين الإقليمي في مستويات السلام ليس ناتجًا من حالات استثنائية معزولة، بل يعكس توزيعًا هيكليًا متماسكًا نسبيًا داخل الإقليم. بتعبير آخر، لا تُظهر المنطقة نمطًا ثنائيًّا حادًّا بين دول مستقرة وأخرى منهارة فحسب، بل تتوزع الحالات ضمن طيف متدرج من مستويات السلام، يتسم بقدر من الاتساق الإحصائي. وتكتسب هذه النتيجة أهمية تحليلية عند ربطها بنتائج برنامج أوبسالا لبيانات الصراعات؛ إذ يُلاحظ أن شدة العنف لا تنعكس دائمًا بخطّية كاملة على مؤشرات السلام الشامل، نظرًا إلى أن مؤشر السلام العالمي يدمج أبعادًا تتجاوز الصراع المسلح، مثل العسكرة والاستقرار المؤسسي والأمن المجتمعي. ومن ثمّ، لا يُفهم الموقع المتقدم نسبيًا بالنسبة إلى بعض دول الخليج، ومن بينها قطر، من زاوية انخفاض العنف المباشر فحسب، بل من زاوية البنية المؤسسية ومستوى إدارة المخاطر الأمنية أيضًا.

ويعرض الجدول (4) إحصاءات وصفية لتصنيف مؤشر السلام العالمي للدول المختارة في منطقة الشرق الأوسط، استنادًا إلى ترتيبها في قائمة الدول التي يشملها المؤشر (163 دولة)، وتفسيراتها.

الجدول (4)

تصنيف مؤشر السلام العالمي بناءً على الترتيب في قائمة الـ 163 دولة وتفسير المتغيرات

المتغير	القيمة	التفسيرات
المتوسط	105.8	متوسط ترتيب الدول الـ 15 التي جرى تحليلها في الجدول ضمن قائمة الـ 163 دولة. متوسط ترتيب الدول في المنطقة يميل إلى منتصف القائمة؛ ما يشير إلى تباين واسع في مستويات السلام.
الخطأ القياسي	13.44591	يقيس دقة المتوسط الحسابي، ويشير إلى مدى احتمال أن يكون المتوسط الحقيقي للمجتمع الإحصائي قريبًا من المتوسط الذي جرى احتسابه.
الوسيط	133	القيمة الوسطى في مجموعة البيانات؛ ما يعني أنّ نصف الدول سجّلت ترتيبًا أفضل من 133، والنصف الآخر سجّل ترتيبًا أسوأ. يوجد فرق واضح بين المتوسط والوسيط.
الانحراف المعياري	52.07577	يشير الانحراف المعياري المرتفع نسبيًا إلى وجود تباين كبير في ترتيب الدول في القائمة.
تباين العينة	2711.886	يقيس مدى انتشار البيانات وتباعدها عن بعضها.
التفرطح أو مؤشر قيمة التقوس	1.54564-	يقيس التفرطح مدى تسطّح أو تدبّب توزيع البيانات. تشير القيمة السالبة إلى أن التوزيع مسطّحٌ نسبيًّا.
الانحراف الإحصائي	0.44011-	يقيس الالتواء الإحصائي مدى تماثل توزيع البيانات. تشير القيمة السالبة إلى أن التوزيع يميل إلى الالتواء نحو القيم الأدنى (انحراف جهة اليمين).
المدى	138	هو الفرق بين أعلى قيمة وأقل قيمة في البيانات، ويشير إلى مدى التباين في ترتيب الدول في القائمة.
الحد الأدنى	25	أدنى ترتيب بين دول المنطقة.
الحد الأقصى	163	أعلى ترتيب بين دول المنطقة.
المجموع	1587	إجمالي جميع مراتب الدول التي شملها البحث.
العدد	15	عدد الدول التي جرى تحليلها في الجدول.

المصدر: من إعداد الباحثين، استنادًا إلى المرجع نفسه.

تشير الإحصاءات إلى وجود تباين ملحوظ في ترتيب دول منطقة الشرق الأوسط ضمن قائمة الدول الـ 163 في مؤشر السلام العالمي. فالمتوسط الحسابي البالغ 105.8 يدل على أن غالبية الدول تميل إلى التمركز في النصف الأدنى من التصنيف العالمي؛ أي في المراتب المتوسطة إلى المتأخرة نسبيًا. في حين يعكس الانحراف المعياري المرتفع نسبيًا اتساع الفجوة بين الدول، بحيث تراوح المراتب بين دولٍ تحقق مواقع متقدمة نسبيًا وأخرى تقع في مراتب متأخرة جدًّا. ويُظهر الفرق بين المتوسط والوسيط وجود تباين في توزيع القيم، بما يشير إلى تأثير عدد محدود من الدول ذات الترتيب الأفضل على المتوسط العام. أما قيمة الالتواء السالبة، فتدل على أن التوزيع يميل نسبيًا نحو وجود بعض القيم المنخفضة (أي الترتيب الأفضل) مقارنةً ببقية الدول، من دون أن يشير ذلك إلى تمركز عام في المراتب المتقدمة.

3. نظرة عامة إلى أداء قطر في مؤشر السلام العالمي

يعرض الجدول (5) توزيع درجات دولة قطر عبر مؤشرات السلام العالمي الفرعية، التي تغطي أبعاد الأمن المجتمعي، والصراع الداخلي والخارجي، ومستوى العسكرة. وتُظهر النتائج أن قطر سجّلت درجات منخفضة (أداء إيجابي وفق منهجية المؤشر) في غالبية المؤشرات المرتبطة بالأمن الداخلي والاستقرار المجتمعي.

الجدول (5)

درجات قطر على مؤشرات السلام العالمي الفرعية

المؤشر	الوصف	الدرجة
الجريمة المتصورة في المجتمع	تقييم نوعي لمستوى الجريمة وفقًا لمحللي وحدة المعلومات الاقتصادية لمجلة **ذي إيكونومست** *EIU*	4/1.35
رجال الأمن والشرطة	تقييم نوعي لمستوى الجريمة وفقًا لمحللي وحدة المعلومات الاقتصادية لمجلة **ذي إيكونومست**	5/3.231
جرائم القتل	يشمل جرائم القتل المتعمدة وجرائم الأطفال	1.167
عدد السجناء	معدلات السجناء لكل 100000 من السكان	1.46
الوصول إلى الأسلحة الصغيرة	تقييم وصول المواطنين إلى الأسلحة الصغيرة والخفيفة SALW	5/2
الصراع المنظم	تقييم شدة الصراع الداخلي	5/1
المظاهرات العنيفة	احتمال حدوث مظاهرات عنيفة	5/1.5
الجرائم العنيفة	تقييم مستوى الجرائم العنيفة	5/1
عدم الاستقرار السياسي	استقرار المؤسسات السياسية ودعمها للاحتياجات الداخلية	5/1.875
الإرهاب السياسي	تقييم مستوى الإرهاب بحسب تقارير منظمة العفو ووزارة الخارجية	1.5
واردات الأسلحة	نقل المعدات والتكنولوجيا العسكرية بين الدول (مؤشر يوضح ارتفاع الواردات)	5/5
النشاط الإرهابي	متوسط الوفيات والإصابات الناتجة من الإرهاب	5/1
الوفيات من الصراع (الداخلي)	عدد الوفيات في الصراعات الداخلية	5/1
الإنفاق العسكري	النفقات النقدية لتغطية تكاليف القوات المسلحة	5/2.831
أفراد القوات المسلحة	أعداد القوات النشطة في الجيش والقوات البحرية والجوية	5/1.923
تمويل حفظ السلام للأمم المتحدة	نسبة المساهمات المستحقة في ميزانية بعثات حفظ السلام	5/1.859

المؤشر	الوصف	الدرجة
الأسلحة النووية والثقيلة	أعداد الأسلحة الثقيلة مع مراعاة القدرة التدميرية	1.309
صادرات الأسلحة	نقل المعدات العسكرية بين الدول	5/1.25
الأشخاص المشردون والمهجرون	النسبة المئوية للاجئين والمشردين داخليًا من إجمالي السكان	5/1.001
العلاقات مع الدول المجاورة	تقييم العلاقات الدبلوماسية مع الدول المجاورة	5/3
الوفيات بسبب الصراعات (الخارجية)	عدد الوفيات الناتجة من الصراعات الخارجية	5/1
الصراعات الخارجية الحربية	تقييم الصراعات الخارجية من حيث العدد والمدة والدور	5/1
الصراعات الداخلية الحربية	تقييم الصراعات الداخلية التي تشمل الصراعات الأهلية والدولية	5/1
الأمان	درجة الأمان العام	5/1.46
الأمن	تقييم مستوى الأمن العام	5/2.171

المصدر:

Institute for Economics & Peace (IEP), Global Peace Index 2025: Measuring Peace in a Complex World (Sydney: 2025), accessed on 17/2/2026, at: https://acr.ps/1L9F33B

حققت قطر درجات متدنية في مؤشرات جرائم القتل، والصراع المنظم، والمظاهرات العنيفة، والوفيات الناتجة من الصراعات الداخلية والخارجية، والنشاط الإرهابي، إضافة إلى مؤشرات المشردين داخليًا والصراعات الحربية بنوعيها الداخلي والخارجي. وجاءت درجات عدم الاستقرار السياسي والإرهاب السياسي ضمن النطاق المنخفض؛ ما يعكس مستوًى مرتفعًا نسبيًا من الاستقرار المؤسسي والأمني وفقًا لمعايير المؤشر. وفي المقابل، تُظهر بعض المؤشرات المرتبطة ببعد العسكرة مستويات أعلى نسبيًا. ويبرز مؤشر واردات الأسلحة بأعلى درجة (5/5)، وهو ما يعكس ارتفاع حجم التسلح مقارنة بالعديد من الدول. ويرتبط ذلك بزيادة ملحوظة في واردات المعدّات العسكرية خلال السنوات الأخيرة، في إطار تحديث القدرات الدفاعية وتنويع مصادر التسليح. في حين سجل مؤشر الإنفاق العسكري درجة متوسطة نسبيًا (5/2.831)، إلى جانب مؤشرات تتعلق بحجم القوات المسلحة والقدرات العسكرية، وهو ما يشير إلى حضور واضح لبعد الردع العسكري ضمن سياسة الدولة الدفاعية.

عمومًا، يكشف توزيع الدرجات عن نمط مزدوج: انخفاض ملموس في مؤشرات العنف والصراع المباشر من جهة، مقابل ارتفاع نسبي في بعض مؤشرات العسكرة من جهة أخرى. ويعكس هذا التباين توازنًا بين الحفاظ على الاستقرار الداخلي وتعزيز القدرات الدفاعية، بما يتسق مع بيئة إقليمية تتسم بدرجة عالية من عدم اليقين الأمني.

4. تحليل الإنفاق العسكري واستراتيجية قطر للدفاع

يُسهم تحليل الإنفاق العسكري في تفسير النمط الظاهري المزدوج في حالة قطر، حيث تتزامن الدرجات المنخفضة في مؤشرات الصراع مع ارتفاع نسبي في واردات الأسلحة. ولا يُفسَّر هذا التباين باعتباره مؤشرًا دالًّا على سلوك تصعيدي، بل هو استراتيجية ردع وقائية في بيئة إقليمية تتسم بدرجة عالية من عدم اليقين الأمني. ومن ثمّ، يشكّل تعزيز القدرات الدفاعية أحد مكونات التحوط الأمني، الذي يهدف إلى تقليل الانكشاف الاستراتيجي من دون الانخراط في صراعات مباشرة. وتُعدّ قطر ثالث أكبر مستورد للأسلحة عالميًا؛ إذ

تمثّل وارداتها 7.6 في المئة من إجمالي الواردات، بزيادة بلغت 396 في المئة بين فترتيَ 2014 - 2018 و2019-2023. وتأتي الولايات المتحدة في المقدمة بنسبة (45 في المئة) تليها فرنسا (25 في المئة) وإيطاليا (15 في المئة)، وزوّدتها فرنسا والولايات المتحدة بـ 36 طائرة مقاتلة، والمملكة المتحدة بـ 25 طائرة، وإيطاليا بالفرقاطات البحرية.

الشكل (2)

نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017

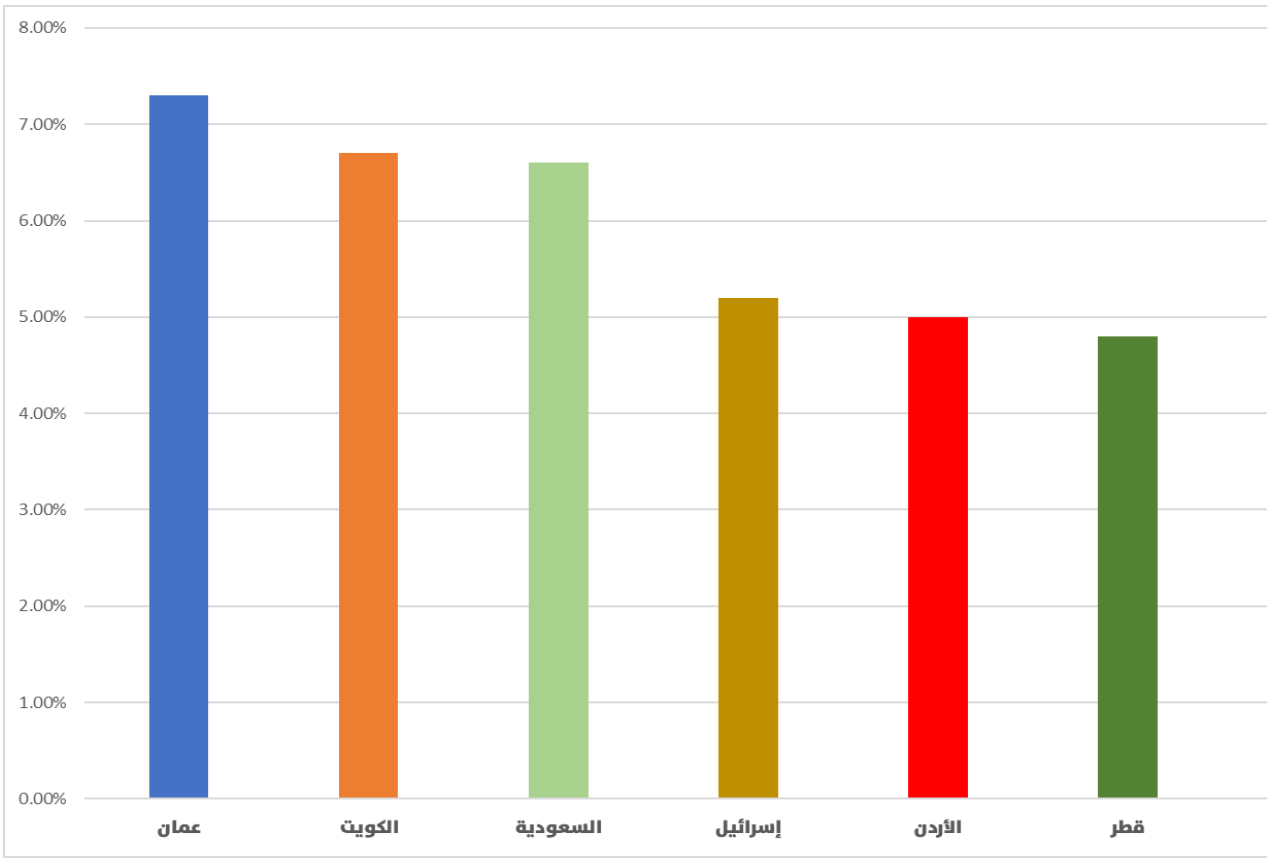

المصدر: من إعداد الباحثين، استنادًا إلى:

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), Military Expenditure Database, accessed on 26/2/2026, at: https://milex.sipri.org/sipri; Institute for Economics & Peace, Global Peace Index 2025: Identifying and Measuring the Factors that Drive Peace (Sydney: 2025), accessed on 26/2/2026, at https://acr.ps/1L9F37w

الشكل (3)

مقارنة بين الإنفاق العسكري للسعودية وقطر في عام 2021

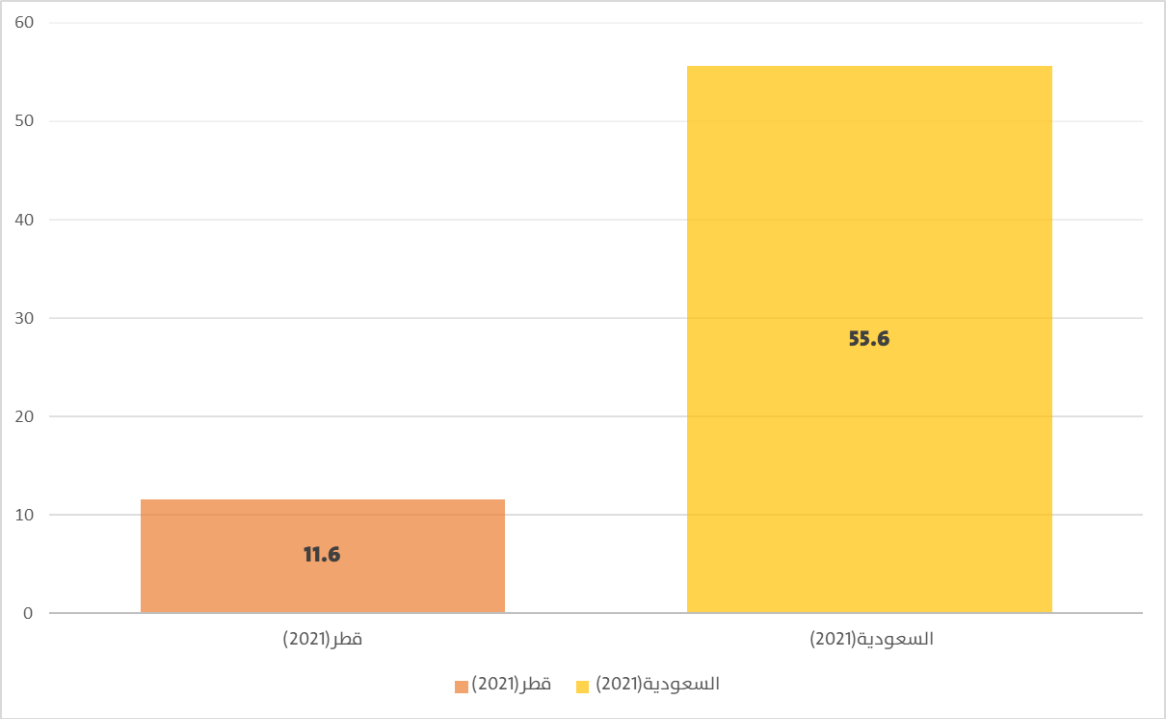

المصدر:

Stockholm International Peace Research Institute, Trends in International Arms Transfers, 2023.

وعلى الرغم من أن حجم الإنفاق القطري يظل أقل كثيرًا من نظيره في السعودية من حيث القيمة الإجمالية، فإن نسبته إلى حجم الاقتصاد الوطني تعكس اهتمامًا واضحًا بتعزيز القدرات الدفاعية.

وتكتسب هذه الزيادة دلالتها عند وضعها في السياق الإقليمي؛ فالشرق الأوسط يُعدّ من أكثر الأقاليم عسكرةً في العالم، ويتميز ببيئة أمنية تتسم بعدم الاستقرار، والتنافس الإقليمي، واستمرار النزاعات المسلحة في عدد من الدول المجاورة. وفي هذا الإطار، لا يمكن تفسير ارتفاع الإنفاق العسكري القطري بوصفه مؤشرًا دالًّا على انخراط مباشر في الصراعات؛ إذ تُظهر بيانات برنامج أوبسالا لبيانات الصراعات ومؤشر السلام العالمي انخفاضًا واضحًا في مستويات الصراع الداخلي والخارجي المرتبط بقطر. وبناءً على ذلك، يبدو أن الإنفاق العسكري القطري يرتبط بمنطق الردع الوقائي أكثر من ارتباطه بسلوك تصعيدي؛ فتعزيز القدرات الدفاعية، وتحديث العتاد العسكري، وتنويع مصادر التسليح من الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة، يعكس توجّهًا نحو بناء قدرة دفاعية مستقلة نسبيًا، تقلل من الاعتماد الأحادي على طرف دولي واحد، وتزيد من هامش المناورة الاستراتيجية في بيئة إقليمية مضطربة.

ولا يتناقض ارتفاع واردات الأسلحة، الذي ظهر جليًا في نتائج مؤشر السلام العالمي، مع انخفاض مستويات العنف الداخلي، بل يمكن فهمه في إطار إدارة المخاطر الأمنية. فالدول الصغيرة الواقعة بين قوى إقليمية أكبر تميل إلى تعزيز جاهزيتها الدفاعية آليةً لضمان الاستقرار الداخلي وردع التهديدات المحتملة، من دون أن يعني ذلك تبنّي سياسة توسعية أو انخراطًا عسكريًا مباشرًا في النزاعات. وهكذا، يكشف تحليل الإنفاق العسكري عن نمط استراتيجي يقوم على الجمع بين الاستقرار الداخلي وبناء القدرة الدفاعية، وهو ما ينسجم مع توجّه قائم

على التحوّط الأمني، بحيث تسعى الدولة لتقليل تعرضها للمخاطر الإقليمية عبر مزيج من الردع، وتنويع الشراكات الدفاعية، والحفاظ على مستوى عالٍ من الجاهزية العسكرية، مع تجنّب الانخراط في صراعات مفتوحة.

5. دور قطر في السياق الاقتصادي وتأثيره في الأمن الوطني

يمثّل أداء قطر الاقتصادي أحد المرتكزات الأساسية لفهم استقرارها الأمني في بيئة إقليمية تتسم بدرجة عالية من التقلب وعدم اليقين. فعلى الرغم من استمرار اعتماد الاقتصاد القطري على النفط والغاز الطبيعي المسال، فإن الدولة تبنّت سياسة تنويع اقتصادي تدريجية تهدف إلى تقليل الاعتماد الأحادي على الموارد الهيدروكربونية وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

وفي هذا السياق، شهدت قطاعات السياحة والضيافة والنقل نموًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة. فبحسب تقارير البنك الدولي لعام 2024، استقبلت قطر نحو أربعة ملايين سائح خلال عام 2023، في حين بلغ عدد الزوار في كانون الثاني/ يناير 2024 وحده نحو 702800 زائر. وسجّل قطاع الضيافة نموًا بنسبة 15 في المئة خلال النصف الأول من عام 2023، وهو ما يعكس توسّع النشاط الاقتصادي في القطاعات المرتبطة بالسياحة والترفيه والخدمات. ويؤكد تطور هذه المؤشرات أن الاقتصاد القطري يشهد تحولات تدريجية نحو قاعدة إنتاجية أكثر تنوعًا.

الشكل (4)

نمو قطاعات النقل والضيافة والترفيه مع بيانات نسب النمو لعام 2023

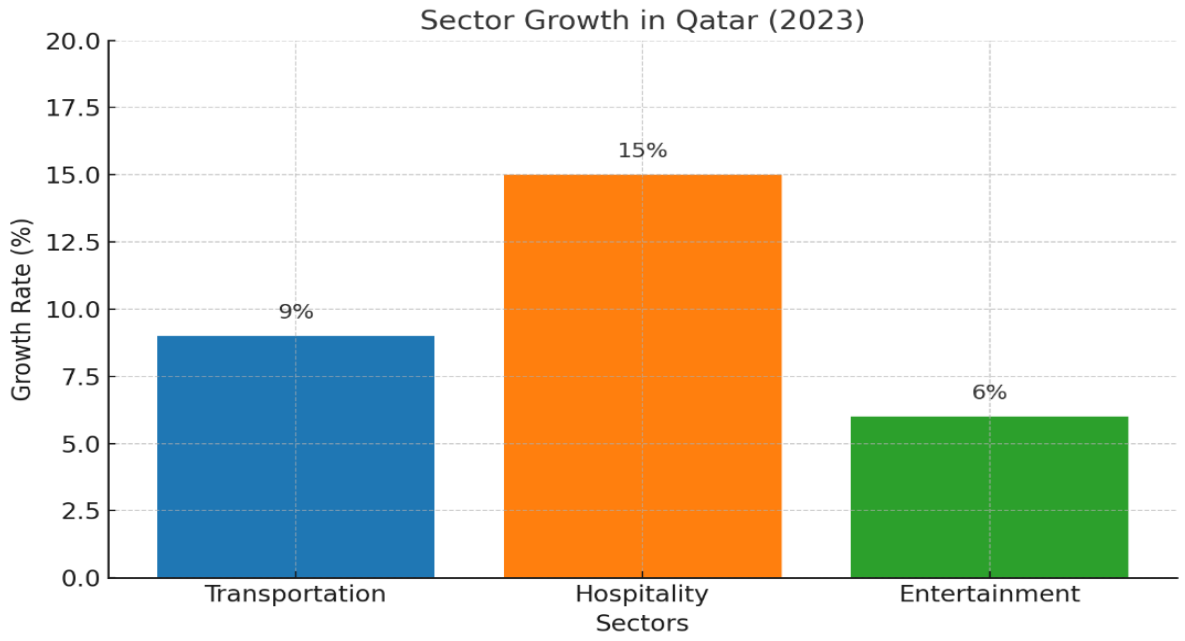

المصدر: من إعداد الباحثين، استنادًا إلى تقارير البنك الدولي (2024).

يُظهر تتبّع نمو قطاع السياحة في الفترة 2013–2019 زيادة مستمرة في أعداد الزوار؛ إذ ارتفع العدد من نحو مليونيَ زائر إلى قرابة أربعة ملايين، بالتوازي مع توسّع القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالسياحة، والتي

ارتفع مؤشرها من قيمة أساس 100 في عام 2013 إلى نحو 190 في عام 2019. ويعكس هذا النمو المتدرج قدرة الاقتصاد على تطوير قطاعات خدمية داعمة تسهم في تعزيز النشاط الاقتصادي الداخلي. ولا يقتصر أثر هذه التحولات على الجانب الاقتصادي، بل يمتد إلى البعد الأمني؛ إذ يسهم تنويع مصادر الدخل في تقليل حساسية الاقتصاد للصدمات الخارجية وتقلبات أسعار الطاقة، ويعزز الاستقرار الاجتماعي من خلال توفير فرص العمل وتحفيز النشاط الإنتاجي. وإضافة إلى ذلك، تمثّل الاستثمارات في أسطول ناقلات الغاز الطبيعي المسال واستراتيجيات التعاون مع الشركاء الدوليين عنصرًا مهمًا في تأمين تدفق صادرات الطاقة؛ ما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويحميه من تأثيرات التوترات الإقليمية.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الاستقرار الاقتصادي في حالة قطر يشكّل أحد المكونات الجوهرية للأمن الوطني؛ إذ يسهم التنويع الاقتصادي وتعزيز قطاعات الخدمات والطاقة في بناء قاعدة داخلية مستقرة تدعم القدرة على مواجهة المخاطر الإقليمية، وتوفر هامشًا أوسع لإدارة التحديات الأمنية ضمن إطار متوازن يجمع بين القوة الاقتصادية والاستقرار المؤسسي.

الجدول (6)

نمو قطاع السياحة في قطر في الفترة 2013 - 2019 مع بيانات زيادة عدد الزوار وتوسيع القطاعات الاقتصادية ذات الصلة

السنة	عدد الزوار (بالمليون)	مؤشر توسّع القطاع (سنة الأساس 2013 = 100)
2013	2.1	100
2014	2.4	110
2015	2.7	120
2016	3	135
2017	3.3	150
2018	3.5	170
2019	4	190

المصدر: الهيئة العامة للسياحة في قطر، ومنظمة السياحة العالمية UNWTO.

خاتمة

تخلص الدراسة إلى أنّ نجاح دولة قطر في تحقيق الأمن الوطني ينبع من تبنّيها سياسات دبلوماسية متوازنة، واستراتيجيات دفاعية استباقية؛ ما أكسبها مكانة مرموقة بوصفها فاعلًا إقليميًا قادرًا على مواجهة التحدّيات الأمنية والسياسية المعقدة. وفي هذا السياق، يُظهر تحليل النتائج أنّ قطر استطاعت، من خلال

الوساطة الدبلوماسية والقدرة على بناء تحالفات استراتيجية، تحقيق استقرار سياسي واقتصادي داخلي متميّز، وهو ما انعكس إيجابيًا على مؤشرات السلام الوطنية وتقليل معدلات العنف.

وأظهرت البيانات أنّ قطر تحافظ على ترتيب متقدّم في مؤشرات السلام العالمي؛ ما يدلّ على مستوى عالٍ من الأمان الداخلي، والاستقرار السياسي. وأسهم تبنّيها استراتيجيات الإنفاق العسكري المحدَّد في تحديث قدراتها الدفاعية من دون الدخول في صراعات مباشرة. ويُبرز تنويع الاقتصاد القطري في قطاعات السياحة والضيافة والنقل دوره المحوري في تعزيز النموّ الاقتصادي والاستقرار الوطني، وهو أمرٌ يخفّف من آثار التقلبات الجيوسياسية، ويعزّز من مرونتها في مواجهة التحدّيات الخارجية.

المراجع

1. العربية

أبو الليل، نورهان أسامة علي ونورهان عادل سليم سلامة. "أثر الحرب بالوكالة بين السعودية وإيران على الأمن القومي لدول الخليج في (اليمن - العراق) 2011-2022". المركز الديمقراطي العربي. 2023/6/25. في: https://acr.ps/1L9F2gS

حسين، زهراء عبد الأمير وإياد خلف حسين العنبر. "الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط". **مجلة آداب جامعة الكوفة**. مج 15، العدد 56 (2023).

سمير، أحمد. "خسائر متراكمة: التداعيات الاقتصادية للحروب والصراعات في الشرق الأوسط". المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط. 2024/3/3. في: https://acr.ps/1L9F2q5

طايع، محمد سلمان وهند فلاح العازمي. "الصراع اليمني وتأثيره على المحيط الإقليمي (2011-2021)". **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**. مج 7، العدد 14 (تموز/ يوليو 2022).

عقيل، وصفي محمد عيد. "الأمن القومي لدول المشرق العربي وإشكالية البرنامج النووي الإيراني". **مجلة دفاتر السياسة والقانون**. العدد 15 (حزيران/ يونيو 2016).

علي، جليل عمر وأنور محمد فرج. "التفاعلات والقضايا الإقليمية في الشرق الأوسط من منظور النظرية الواقعية". **مجلة الدراسات السياسية والأمنية.** مج 2، العدد 4 (2019).

العويسات، قيس سالم وحسن عبد الله الدعجة. "تحديات الأمن الإقليمي العربي في ضوء الصراعات الإقليمية والدولية". **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية.** مج 29، العدد 2 (2021).

2. الأجنبية

Ahsan Ullah, A. K. M. "The Emergence of Qatar's Diplomacy in a Complex World: Balancing Soft Power in Regional Affairs." *World Affairs*. vol. 187, no. 4 (2024).

Al-Otaibi, Saleh Zaid. "The Impact of Arab Revolution on the Security of the Arabian Gulf: The Yemeni Revolution as a Model." *Review of Economics and Political Science*. vol. 5, no. 2 (2020).

Amable, Dennis Senam. "Theorizing the Emergence of Security Regions: An Adaptation for the Regional Security Complex Theory." *Global Studies Quarterly*. vol. 2, no. 4 (October 2022).

Amhamed, Abdulkarem et al. "Food Security Strategy to Enhance Food Self-Sufficiency and Overcome International Food Supply Chain Crisis: The State of Qatar as a Case Study." *Green Technology, Resilience, and Sustainability*. vol. 3 (2023).

Baabood, Abdullah. "Qatar's Resilience Strategy and Implications for State–Society Relations." *IAI Working Papers. no.* 17 / 36. Istituto Affari Internazionali. December 2017.

Barlas, Mehmet Adnan & Olgu Çalışkan. "Virtual Space as a Public Sphere: Rethinking the Political and Professional Agenda of Spatial Planning and Design." *Journal of the Faculty of Architecture (METU)*. vol. 23, no. 2 (2006).

Belge, Ceren & Ekrem Karakoç. "Minorities in the Middle East: Ethnicity, Religion, and Support for Authoritarianism." *Political Research Quarterly*. vol. 68, no. 2 (2015).

Bertini, Roberto & Yazan Chaitani. *Impact of Conflict on the Middle Class in the Arab Countries: Working Paper Series on the Middle Class*. Beirut: United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), 2023.

Btool H. Mohamed, Disli, Mustafa, Al-Sada, Mohammed bin Saleh & Koç, Muammer. "Investigation on Human Development Needs, Challenges, and Drivers for Transition to Sustainable Development: The Case of Qatar." *Sustainability*. vol. 14, no. 6 (2022).

Buzan, Barry, Wæver, Ole & de Wilde, Jaap. *Security: A New Framework for Analysis*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1998.

Cater, Charles. "The Regionalization of Conflict and Intervention." Report Presented at the International Peace Academy. New York, 5 - 9 May 2023. at: https://acr.ps/1L9F2Es

Cochrane, Logan, Amin, Hira & Al-Kaabi, Nouf. "National Identity in Qatar: A Systematic Literature Review." *Studies in Ethnicity and Nationalism*. vol. 24, no. 2 (2024).

Din, Waseem & Khalid, Iram. "Middle East: A Regional Instability Prototype Provoking Third Party Interventions." *Journal of Development and Social Sciences*. vol. 2, no. 4 (2021).

Farazmand, Ali (ed.). *Global Encyclopedia of Public Administration, Public Policy, and Governance*. Cham: Springer, 2018.

Holsti, K. J., Richard A. Brody & David C. Dunn, (eds.). *Why Nations Realign: Foreign Policy Restructuring in the Postwar World*. London: Allen & Unwin, 1982.

Institute for Economics & Peace (IEP). *Global Peace Index 2025: Measuring Peace in a Complex World*. Sydney: 2025. at: https://acr.ps/1L9F33B

_____. *Global Peace Index 2025: Identifying and Measuring the Factors that Drive Peace*. Sydney: 2025. at https://acr.ps/1L9F37w

Julius, Adinoyi Adavize, Scofield Muliru & Florence Wambui Gichoya. "Causes of International Conflicts and Insecurities: The Viability and Impact of Conflict Management Mechanism in International Relations." *Research Gate* (2015).

Koch, Bettina. *Patterns Legitimizing Political Violence in Transcultural Perspectives: Islamic and Christian Traditions and Legacies*. Berlin/ Boston: De Gruyter, 2015.

Kusumawijaya, Kresna & Yon Machmudi. "Qatar Foreign Policy in Middle East Conflict Mediation." *Journal of Middle East and Islamic Studies*. vol. 9, no. 2 (2022).

Landis, Dan & Rosita D. Albert (eds.). *Handbook of Ethnic Conflict: International Perspectives*. London: Springer Science Ltd., 2012.

Maharram Oghlu, Musayev Hafiz. "Contemporary Characteristics of Providing National Security." *International Journal of Research Publication and Reviews*. vol. 4, no. 12 (December 2023).

Miller, Benjamin. "Theory of Regional War and Peace." *Oxford Research Encyclopedia of Politics*. 242017/5/. at: https://acr.ps/1L9F35l

Oruc, Nurgul. "Hashtag Unity: Qatar's Digital Nationalism in the Gulf Crisis." *Journal of Arab & Muslim Media Research*. vol. 12, no. 1 (2019).

Putri, Alfredha Shinta & Surwandono Surwandono. "Qatar's Clean Diplomacy Facing Regional Conflict." *Jurnal Sosial Politik (Sospol)*. vol. 5, no. 2 (December 2019).

Rhoades, Ashley L. et al. *Great-Power Competition and Conflict in the Middle East*. Santa Monica, CA: Rand Corporation, 2023.

Richards, Alan. "Economic Roots of Instability in the Middle East." *Journal of Middle East Policy*. vol. 4, no. 1–2 (1995).

Shawtari, Fekri Ali et al. "Financial Development and Economic Diversification in Qatar: Does Islamic Finance Matters." *Journal of Islamic Accounting and Business Research*. vol. 15, no. 6 (2024).

Shiundu, Teresia. "Social and Psychological Factors Influencing Conflict Origins and Shaping Negotiation Dynamics." *African Journal of Emerging Issues*. vol. 6, no. 3 (February 2024).

Silve, Arthur & Thierry Verdier. "A Theory of Regional Conflict Complexes." *Journal of Development Economics*. vol. 133 (July 2018).

SIPRI. *SIPRI Arms Transfers Database* (March 2023). at: https://acr.ps/1L9F2jX

Sonderman, F. A., W. C. Olson & T. S. McLennan (eds.). *The Theory and Practice of International Relations*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1970.

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). *SIPRI Yearbook: Armaments, Disarmament and International Security*. Oxford: Oxford University Press, 2023.

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). *Trends in International Arms Transfers, 2023*. March 2024.

_____. *Military Expenditure Database*. at: https://milex.sipri.org/sipri

Van Veen, Erwin et al. *Cassandra Calling? Development, Governance and Conflict Trends in the Middle East*. CRU Report. The Hague: Netherlands Institute of International Relations Clingendael, 2022.